جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

المبادئ اللغوية بين الأصوليين والبلاغيين مقاربة في المنهج

إعداد

د. منال بنت مبطي بن حامد المسعودي
أستاذ مشارك
كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة

(العدد الثاني والأربعون)
(الإصدار الثاني ٠٠٠أكتوبر)
(الجزء الأول (١٤٤٥هـ /٢٠٢٣م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٣/٦٢٧١م

المبادئ اللغوية بين الأصوليين والبلاغيين
مقاربة في المنهج

منال بنت مبطي بن حامد المسعودي

قسم الأدب والنقد والبلاغة، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني:mmhozali@uqu.edu.sa

الملخص:

نشأت العلوم الإسلامية متداخلة واستمد بعضها من بعض ، وتأثر بعضها ببعض فترة ممتدة ثم انعزلت وأخذ كل علم في التخصص واتسعت الهوة بين العلوم رغم تقارب سماتها ،واتفاقها في بعض الأصول ، وهذا البحث غايته مراجعة تلك الأصول والسمات بين علمين تعاونا فترة ممتدة في تحليل النص القرآني واستنباط معانيه واحكامه ، و على اختلاف غايات العلمين إلا أن الأدوات والمنهج يتقارب تقاربا شديدا وكانت اللغة وخصوصية التعامل معها أصل جوهري قارب بين العلمين وشكل وحدة المنهج ، وهناك محاور متعددة التقى فيها العلمان يكشف عنها البحث ويذكر النصوص التي تؤكد ذلك الالتقاء ويفصل القول فيه.

الكلمات المفتاحية: **مبادئ لغة، أصول فقه، مقاربة، بلاغة.**

Linguistic principles between fundamentalists and rhetoricians
An approach to the curriculum

Manal bint Mubti bin Hamed Al Masoudi
Department of Literature, Criticism and Rhetoric, College of Arabic Language, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, Kingdom of Saudi Arabia.

E-mail: mmhozali@uqu.edu.sa

Abstract

The Islamic sciences arose intertwined، derived from each other، and were influenced by each other for an extended period. Then they were isolated and each science became specialized، and the gap between the sciences widened despite the closeness of their characteristics and their agreement in some principles. The purpose of this research is to review those principles and characteristics between two sciences that cooperated for an extended period in analyzing the Qur'anic text. And deducing its meanings and rulings. Despite the differences in the goals of the two sciences، the tools and method are very close together، and the language and the specificity of dealing with it was a fundamental origin that brought the two sciences together and formed the unity of the method. There are multiple axes in which the two sciences met، which the research reveals، mentions the texts that confirm that meeting، and elaborates on it.

Keywords ***Principles Of Language، Principles Of Jurisprudence، Approach، Rhetoric.***

بِسْمِ اللّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

اللهم نحمدك ونثني عليك الخير كله، ونعوذ بك من الصدَّ عن الحق بعد تبيان نوره وانبلاج سناه، ونصلي ونسلم على سيدنا محمد هادي العقول ومزكي القلوب، وعلى آله وصحبه خير من اتبع واستقام على الهدى... وبعد:

فإن البلاغة العربية لم تنشأ منعزلة عن منظومة العلوم الإسلامية من نحو وفقه وتفسير وغيرها بل تفاعلت مع تلك العلوم واستمدت منها وأمدتها وتأثرت بها وأثرتها، فالعلوم الإسلامية كانت شعبة واحدة انبثقت من أصل واحد وهو: خدمة الكتاب العزيز فبعضها يدرس إعرابه، والآخر أحكامه ومتشابهه، وثالث يدرس أسراره ولطائفه، والتقاؤها عند نقطة واحدة كان له الأثر البعيد في تشابه مناهجها، فنجد هذه العلوم المتنوعة تتفق في بعض أصولها وتتقارب في سماتها وتختلف في فروعها ، فلكل علم خصوصيته وتقسيماته وطرقه الخاصة ، ولم ينعزل بعضها عن بعض إلا في مرحلة متأخرة، حيث أصبح لكل علم استقلاله وكأنها لم تنشأ لغاية متفقة ولم يصطحبا زمناً ممتداً. وقد أشار الغزالي إلى تداخل العلوم وتعاونها وإن بعضها لا يستغني عن بعض فقال: «ألا يدع فناً من فنون العلم ونوعاً من أنواعه، إلا وينظر فيه نظراً يطلع به على غياته ومقصده وطريقته، ثم إن ساعده العمر وواتته الأسباب طلب التبحر فيه؛ فإن العلوم كلها متعاونة ومترابطة بعضها ببعض، ويستفيد منه في الحال حتى لا يكون معادياً لذلك العلم بسبب جهله به».

فهذه العبارة «فالعلوم متعاونة مترابطة » تمثل التجديد لكل علم فلا يقتصر على التخصص بل ينظر في كل ما يرتبط به وما يحيط به من علوم، ويبحث عن الأصول المتشابهة ويكشف عن عناصر التداخل ويرتاد مجاله، وينظر في الأدوات التي يمكن نقلها وتوظيفها فيه ليطور ذلك العلم ويمتد به؛ فالأصول الواحدة تحفظ للنظرية الانتقال إلى حقل آخر دون أن تفقد خصائصها الأولى.

فعلوم اللغة والشريعة عملاً جنباً إلى جنب وفي مسار واحد وكل علم كان يغذي العلم الآخر ويفتح مغاليقه ويكشف ما أشكل فيه، وعلم البلاغة أحد هذه العلوم التي تغلغلت في منظومة العلوم الإسلامية وخالطت كثيراً من مباحثها، فلا يكاد يخلو فرع من فروعها من توظيف لمعطياته بما يتلاءم مع الحقل المنقول إليه.

وغاية هذا البحث إبراز صلة علم البلاغة بمنظومة العلوم الإسلامية وقد اصطفيت فرعاً واحداً منها وهو علم الأصول لتشابه الوظيفة واشتراك الغاية، فالعلمان وظيفتها تحريك النصوص والكشف عن مقاصدها وفوائدها سواء كانت أسراراً ولطائف جمالية أو أحكاماً شرعية، وقد نبه الدكتور محمود توفيق على هذه المقاربة بين العلمين حيث قال أن: «علم الأصول قانوناً عاصما لذهن الفقيه من الخطأ في الاستدلال على الأحكام، وعلم البيان قواعد كلية تعين البلاغي فكراً ووجداناً على الاحتراز من الخطأ في إدراك أسرار البيان في آيات الله والحكمة وهما مصدر الاستدلال عند الأصولي».[١]

فالتأنيس بين هذين العلمين ظاهر لتداخلهما في الأصول مما يمكن معه نقل كثير من الأدوات التي مارسها الأصوليون في تحليل النص إلى تحليل النصوص الأدبية، وهذا الجانب صُرف عنه الباحثون على أهميته، فهو يكاد يكون الوسيلة الأنجع لإحياء الدرس البلاغي وتطويره، بل أن اكتمال مباحث البلاغة لا يكون إلا بمراجعة مناهج الأصوليين والارتداد إليها، والتنقيب في سبلهم وطرقهم في دراسة النصوص ، وبعث ما اندس من عناصر بلاغية في علوم الشريعة، فالبلاغة تفرعت أصولها وطرحت ثمارها في أودية أخرى بعيداً عن كتب البلاغة فتكاملت وتكاثرت وأحاطت بالنص من جميع جوانبه، ولم تدع شيئاً من بنية النص وقضاياه إلا

---

(١) "دلالة الألفاظ عند الأصوليين"، ص٥

استوعبتها بالمعالجة والتحليل واستخرجت سنن الإبانة وضبطتها . وعلم الأصول والتفسير تفاعل مع هذه السنن زمناً ممتداً وطور هذه العناصر البلاغية حين مارسها في حقل الاستنباط والشروح فوصلت للغاية.

لكن أنظار المتأخرين لم تتجاوز المنطقة الضيقة وهي البحث في البلاغة في حقل واحد، وتركت فروعها وثمارها التي آتت أكلها في العلوم الأخرى، ولو جُمعت تلك الفروع وقرنت بنظائرها في الدرس البلاغي لاستطعنا أن نجد بلاغة مكتملة للنصوص قرآناً وسنةً وشعراً.

وقد هيأ الله لي في فترة من الزمن ملازمة كتب أصول الفقه وتحليل آيات الأحكام وسبل الأصوليين في استنباط الحكم والأدوات التي مارسوها وتوسلوا بها إلى استجلاء مقاصد الشارع من النصوص في محاولة للبحث عن أصول البلاغة وعناصرها وكيف وظفها علماء أصول الفقه؟ وكيف تصاعدت عناصر البلاغة ونمت في ذلك الحقل؟ وما الزيادات التي طرأت عليها؟ فصادفت عجباً وصدت ثميناً حتى خلت أنني أقرأ لشراح أدب ، وكدت أجزم أن ممارسة هذه الأدوات البلاغية بهذا الفكر الواعي المقنن لم يكن وليد الدرس البلاغي وظننتها عناصر من أصول الفقه تحدرت إلى الدرس البلاغي ، وأنه لم يكن للبلاغة إلا صياغة القاعدة أو تقنين الأدوات حتى أعادني السكاكي وأيقظني من ذلك الوهم إلى مرحلة نشأة علم البلاغة حيث قال: «ثم مع ما لهذا العلم من الشرف الظاهر والفضل الباهر لا ترى علماً لقي من الضيم ما لقي، ولا مُني من سوم الخسف بما مني، أين الذي مهد له قواعد ورتب له شواهد وبين له حدوداً... علم تراه أيادي سبأ فجزء حوته الدبور، وجزء حوته الصبا، أنظر باب التحديد فإنه جزء منه في أيدي من هو، انظر باب الاستدلال فإنه جزء منه في

أيد من هو، بل تصفح معظم أبواب الفقه من أي علم هي ومن يتولاها».([1])

فتأكد لي التداخل بين العلمين وأنهما جنينا رحم واحدة ويغذيهما أصل متفق وتجمعها وشائج متشابهة، بل أن السكاكي يرمي بنصه لأبعد مما في خاطري فهو يؤكد أن أصول الفقه كان في أيدي علماء البلاغة ونتاج الدرس البلاغي في قوله: «بل تصفح أبواب الفقه من أي علم هي ومن يتولاها».

فمعظم السبل التي عولج بها الحكم الشرعي في محاولة تحقيق دلالة مقاصد الشرع، تستند في أصولها إلى جذور بلاغية تفرعت منها واتسعت وتكاثرت فروعها من خلال ممارستها في التحليل ، وانعطفت في اتجاهات مختلفة لتستوعب جميع أحوال النص ثم تستقيم به على ضوء النظرية البيانية ، وهذه الفروع متى ضممناها إلى الدرس البلاغي اكتملت بها الفائدة وزادت في معرفة الأسرار والدقائق، ثم إن نقلها إلى حقل الدراسة الشعرية يساعد على استثمارها على نطاق ممتد ويؤصلها في البيان، وقد روي عن ابن السيد النحوي قوله: «إن الطريقة الفقهية مفتقرة إلى الأدب مؤسسة على كلام العرب، وأن مثلها ومثله كما قال ابن الأسود الدؤلي:

فإن لم يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمه بلبنها

فهذا النص يشير إلى التداخل والتشابه البالغ بين هذين العلمين حتى يكاد الناظر فيهما يظنهما كياناً واحداً أو غُذيا بلبان واحد فكل منهما مفتقر إلى الآخر.

فإن كان أصول الفقه مفتقراً إلى البلاغة في زمن نشأته فعلم البلاغة مفتقر إلى طرائق الفقهاء ومناهجهم في الاستنباط في وقت ركود الدرس البلاغي وحاجته إلى الاتساع والتنوع.

ولتحريك الدرس البلاغي والنقدي ينبغي الاستفادة من معطيات البلاغة في علم

([1]) "مفتاح العلوم"، السكاكي، ص١٩٩.

الأصول كي تكتمل طرائق التحليل وسبله وأدواته حتى لا يقف النقد عاجزا عن فهم مقاصد المتكلم وحائرا في مسالكه في الإبانة.

واستيفاء الاصول المشتركة بين هذين العلمين يتطلب دراسة مستقلة لكن حسبنا أن نقف عند أصل جوهري قارب بين المنهجين وجمعهما وشكل وحدة المنهج وهو خصوصية التعامل مع اللغة والنظر إليها ينحو منحى يتجاوز الوضع والإفهام والموقع إلى سنن وفقه ومقاصد تحرك الوضع نحو البحث عن مراد المتكلم . فاللغة تستودع مقاصد القرآن العظيم وتحمل دلالاته الثرة؛ لذلك كانت العناية بها بالغة حفظاً لها من التأويلات الدخيلة على أوضاعها، فالبلاغيون وقفوا عند أحوالها المتنوعة إفراداً وتركيباً وحقيقة ومجازاً، وإجمالاً وتفصيلاً.

وعلماء الأصول تصدرت كتبهم مقدمات تُعنى باللغة نشأتها ووظيفتها وأقسام الكلام، وغايتهم من تلك المقدمات هي: «وضع قوانين تتخذ أساساً في استنباط الأحكام» .[1]

وقد انطلق الفريقان من قوانين وضوابط متقاربة في دراسة لغة البيان التشريعي مما أسبغ على العلمين سمات متشابهة قاربت منهجهما، وهذه السمات متفرقة ومتداخلة في مباحث الدارسين ولم يصرح بكثير منها وإنما اختلطت بوضع أصول العلمين وجاءت من ممارستهم للنصوص فدلت تلك الممارسة على نهج العلمين والأصول المشتركة بينهما والمبادىء التي قاربت بينهما، وكانت جل هذه المبادئ والقوانين تنطلق من اللغة ومفهومها وطرق التعامل معها والاعتبارات التي يعول عليها في دراسة اللغة فنشأت مفاهيم متفقة وأدوات تتشابه، بل أن نصوص علماء أصول الفقة وعلماء البلاغة تتجاوب فقه واحد ورأي متفق ؛لذلك قبل البحث في

---

(1) السيد عبدالغفار، التصور اللغوي عند الأصوليين، ص١٠.

أدوات العلمين ينبغى النظر في ذلك الفقه المنبعث من اللغة وكيف قارب بين المنهجين ، وهو يحتاج الى درايات نوسع المجال فيه وحسبنا أن ندل على بعض تلك المبادئ ونشير إلى أقوال العلماء ونصوصهم ،وكي نضبط ذلك الاتساع يمكن أن نلخص هذه المبادئ في المحاور التالية :

أولاً: البيان العام والبيان الخاص:

أول ما عني به العلمان التمييز بين نوعين من البيان وهما: البيان العام والبيان الخاص، وأقدم من فرق بينهما الجاحظ فذكر البيان العام وحدد وظيفته وهي الإفهام وجعل اللغة أحد عناصر الإبانة بل هي أقواها وأدقها في تحقيق التواصل بين البشر مع الإفادة، فعرف البيان بقوله: «البيان كل شيء كشف لك قناع المعنى وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائناً ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي يجري إليها القائل والسامع هي الفهم والإفهام».[١]

فجوهر البيان العام وحقيقته هي الكشف والإيضاح عن ما تضمره النفوس من معانٍ وأفكار وتوصلها للمخاطب بأحد الطرق الخمسة للتواصل بين البشر إما لفظاً أو خطاً أو إشارة أو حالاً أو حسابا، وهذا النمط من البيان ليس له مزايا سوى إيصال المقاصد إلى المخاطب وإيضاحها في الموضع الذي جاءت فيه، فالجاحظ لا يرى تفاضلا بين هذه الطرق «فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع».[٢]

والنوع الآخر يدق فيه المسلك وتبتعد غايته عن مجرد الإفهام إلى خصائص

---

(١) البيان والتبيان، ١/٧٦.

(٢) السابق نفسه.

تكتنف العبارة، وتتجاوز الكشف والوضوح. يقول في ذلك: «وعلى قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة، وحسن الاختصار ودقة المدخل يكون إظهار المعنى».[١]

فالظهور هنا ليس مثله في البيان العام فهناك كشف وإظهار للمعنى كائناً ما كان ذلك البيان أي : تستوي في ذلك اللغة مع الإشارة والخط وغيرها، أما الظهور في البيان الخاص يتطلب صنعة وحذق ومهارة توظيف اللغة لتجلية المقاصد والكشف عنها.

وصدر الشيخ عبد القاهر الجرجاني كتابه الدلائل بتحقيق القول في مصطلحات ثلاثة: «البلاغة والفصاحة والبيان» أشار فيه إلى مستويين من البيان حيث قال: «وصف الكلام بحسن الدلالة وتمامها فيما كانت له دلالة، ثم تبرجها في صورة هي أبهى وأزين وآنق وأعجب وأحق بأن، تستولي على هوى النفوس، ولا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أن تأتي المعنى من الجهة التي هي أصلح لتأديته، ونختار له اللفظ الذي هو أخص به، وأكشف عنه وأتم له، وأحرى بأن يكسبه نبلاً ويظهر فيه مزية».[٢]

ونص الشيخ يشير فيه إلى مستويين من الإبانة نوع يوصل المقاصد تامة إلى المخاطب، وثان يتجاوز ذلك إلى الترتيب والتزيين والتأنق في أداء المعاني؛ لذلك عطف النوع الثاني على الأول بـ «ثم» أي مرحلة أخرى تبتعد عن مجرد القصد إلى إيصال المعنى وتفهيم المخاطب إلى قصد التحسين وإظهار البراعة في سوق المعاني وإيرادها. وفي كلا المستويين العام والخاص يقرن عبد القاهر الإبانة بالحسن، فليس البيان العام إفهام وإيصال للمعنى دون حسن، حتى لا يستوي العيي مع المبين في

---

(١) الجاحظ، البيان والتبيين، ١/٧٥.

(٢) دلائل الإعجاز، ٤٣.

(٢) ابن حزم ،الإحكام في أصول الأحكام، ٣/٣٩

ذلك.

ولم تخل مقدمات علماء أصول الفقه من تقسيم البيان والإشارة إلى نوعيه والتمييز بينهما، فالأصل في اللغة الإبانة عن مسميات المعاني وتفهيمها، فاللغات «رتبها الله – عز وجل– ليقع بها البيان، واللغات ليست شيئاً غير الألفاظ المركبة على المعاني المبينة عن مسمياتها...فإذا لم يكن الكلام مبيناً عن معانيه فأي شيء يفهم به بعضهم بعض".[١]

فهذا النمط من البيان غايته الإفهام فليس فيه تكليف فوق الطاقة يتساوى فيه الناس .وقد ذكر الشاطبي أنه لصيق الصلة بالمعاني الجمهورية يقول : «إنما يصح مسلك الإفهام والفهم فيما يكون عاماً لجميع العرب، فلا يتكلف فيه فوق ما يقدرون عليه بحسب الألفاظ والمعاني، فإن الناس ليسوا سواء على وزن واحد ولا متقارب إلا أنهم يتقاربون في الأمور الجمهورية».[٢]

فالمعاني المشتركة بين الناس تتطلب الوضوح والظهور، ولا تخرج عن مقتضيات الوضع الأول، فالعلم بها واضح وتستغني بالوضع عن التأويل والتفسير كقوله تعالى: (وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) [البقرة: ٤٣] فبينة في دلالة الأمر على الوجوب.

أما البيان الخاص فالدلالة فيه يتطلب العلم بها ملاحظة اعتبارات تحيط باللغة وتوجه دلالتها إلى الغرض المراد، وفصل الشاطبي القول في ذلك وذكر أن اللغة تدل على المعاني من جهتين: «أحدهما: من جهة كونها ألفاظ وعبارات مطلقة، دالة على معانٍ مطلقة وهي الدلالة الأصلية. والثاني: من جهة كونها ألفاظاً وعبارات مقيدة دالة على معانٍ خادمة، وهي الدلالات التابعة.

---

(١) ابن حزم، "الإحكام في أصول الأحكام "،٣٩/٣

(٢) " الموافقات "،١٣٦/٢

الجهة الأولى: هي التي يشترك فيها جميع الألسنة، وإليها تنتهي مقاصد المتكلمين، ولا تختص بأمة دون أخرى.

وأما الجهة الثانية: فهي التي يختص بها لسان العرب في تلك الحكاية وذلك الإخبار، فإن لكل خبر في هذه الجهة أموراً خادمة لذلك الإخبار، بحسب الخبر والمخبر و المخبر عنه والمخبر به، ونفس الإخبار في الحال والمساق، ونوع الأسلوب: من الإيضاح والإخفاء، والإيجاز، والإطناب، وغير ذلك".[1]

والعناية بتحديد البيان والتنبيه على الفروق عند الفريقين يكشف عن منهجهما وإن مناط دراسة النص متوجهة إلى جهة الدقائق واللطائف التي تتضمنها اللغة، فعمل العلمين بلاغة وأصولاً يحيط بالنص اللغوي، ويستنبط معانيه ويتجاوز الظاهر العام والمعاني المطلقة إلى المعاني التابعة التي يتمايز فيها الإفهام ولا يحيط بها إلا من فقه لسان العرب وخبر مساقاته وتنوعها بتنوع الحال الذي ترد فيه.

ثانيا : **الألفاظ** :

استرعت مباحث الدلالة أنظار الأصوليين والبلاغيين إذ يتوسل بها إلى معرفة دلالة الألفاظ على مدلولاتها بحسب الوضع والاستعمال وما يطرأ عليها من أحوال تحدث فيها تغيراً من عرف عام أو عرف خاص أو تشريع أو غير ذلك، وبلغ الأصوليون في عنايتهم بمباحثها مبلغاً واسعاً لخطورتها في تقرير الأحكام الشرعية، وما يترتب عليها من تحقيق قصد الشارع فـ «يحددون الدلالة بما يضبط الحكم ويحدد القصد المدلول عليه بالنص»[2]، ولم تكن العناية بالألفاظ من حيث هي أصوات مجردة وإنما باعتبار مدلولاتها لذلك التقى الفريقان عند نظرية أن الألفاظ المفردة لا

---

(1) السابق، ٢/١٠٥

(2) السيد عبدالغفار، التصور اللغوي، ٨٩.

تتفاضل من حيث هي مفردات بل باعتبار وضعها في التركيب، فلا قيمة لها في ذاتها ولا تناط بها فائدة إلا باتساقها وانتظامها في التأليف، فاللفظ عند الأصوليين: «هو وسيلة تحصيل المعنى المراد، والمعنى هو المقصود، و لا أيضاً كل المعاني، فإن المعنى الإفرادي قد لا يعبأ به إذا كان المعنى التركيبي مفهوماً دونه».[١]

فاللفظ المفرد لا يعبأ به لأن دلالته مفردة ولا يتحصل به إفادة معان غير ما دل عليه في الوضع، لذلك دراسته لا تناسب المنهج الاستنباطي الذي قام عليه علم الأصول فانصرفوا عن دراسته كما ذكر ابن القيم؛ «لأن موضوعات الألفاظ لا تنال بالاستنباط، وإنما تنال به العلل والمعاني والأشباه والنظائر ومقاصد المتكلم».[٢]

والمقاصد تتشكل من خلال اتصال الألفاظ بعض المعاني ببعض، وهذا من صفة التركيب وليس الإفراد، وقد عقد البصري مفاضلة بين اللفظ والنظم بين فها موقف الأصوليين من اللفظ يقول: «اللفظ المفرد لا يفيد اتصال بعض المعاني ببعض، ولا يفيد تصور معناها؛ لأن معناه متصور لنا قبل اللفظ، والكلام المفيد إيصال بعض المعاني ببعض وتعلق بعضها ببعض. إما أن يكون اسماً مع اسم، وإما أن يكون اسماً مع فعل...».[٣]

فعلم الأصول يتجاوز الحروف المنظومة والأصوات المسموعة إلى البحث عن الإفادة التي يحققها الاتصال والتعلق بين الكلمات أو «صورة ما تريد النطق به»[٤]، إذ لا تتصور الإفادة دون انتظام عناصر اللغة وانتساب بعضها إلى بعض. وقد ذكر الجويني أن وضع الواضع للفظ «معناه أنه يجعله مهيئاً لأن يفيد ذلك المعنى عند

---

(١) الشاطبي، الموافقات، ٢/١٣٨-١٣٩.

(٢) إعلام الموقعين، ١/١٧١.

(٣) المعتمد، ١/١٠.

(٤) ابن النجار " شرح الكوكب "،٢/٥٩.

استعمال المتكلم له على الوجه المخصوص والمفيد في الحقيقة إنما هو المتكلم واللفظ كالآلة الموضوعة لذلك».[1]

فقصد المتكلم هو محور دراسة الأصوليين للفظ، فبعد معرفة التواضع يحتاج إلى قصد المتكلم من الاستعمال، وهنا تكون الخصوصية ويتميز كلام عن كلام فالمفيد هو المتكلم ، أي أن النظر في الألفاظ يكون باعتبار استعمال المتكلم بها.

وكل ما تقرر في أصول الفقه بشأن الألفاظ يتردد في مدونة البلاغيين فلم يعولوا في دراستهم للكلام على «مفرد الألفاظ التي منها يركب الكلام دون ما يتضمنه من ودائعه التي هي معانيه، وملابسه التي هي نظوم تأليفه»[2]. فاللفظ المفرد هو وضع لغوي لا يقصد لذاته بل تكمن قيمته في ضمه إلى غيره، فالاستعمال يهيئ للإفادة ذكر ذلك ابن سنان الخفاجي في قوله : «بعد وقوع التواضع يحتاج إلى قصد المتكلم له واستعماله فيما قررته المواضعة ولا يلزم على هذا أن تكون المواضعة لا تأثير لها، لأن فائدة المواضعة تمييز الصيغة... فالمواضعة تجري مجرى شحذ السكين وتقويم الآلات والقصد يجري مجرى استعمال الآلات بحسب ذلك الإعداد».[3]

ونص الخفاجي يكاد يكون كلام الجويني الذي ذكرناه آنفاً ويقرر ما قرره.

ولخص عبدالقاهر الجرجاني منهج البلاغيين في التعامل مع المفردات في قوله: « الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض، فيعرف ما بينها من فوائد ،وهو علم شريف وأصل

---

(1) البرهان في أصول الفقه " ٦١/١.
(2) الخطابي، بيان إعجاز القرآن، ٣٦.
(3) سر الفصاحة، ٣٣.

عظيم».[١]

فاللفظ المفرد لا يعتد به إلا بضميمته إلى غيره لأن غاية الدرس البلاغي والأصل العظيم الذي عليه يدور هو استنباط أغراض المتكلمين ومقاصدهم، فاللغة عندهم ليست سوى «تعبير عن الأغراض القائمة في النفوس»[٢]، وهذا الأصل العظيم والعلم الشريف التقى فيه علما الأصول والبلاغة ، وهو الكشف عن مقاصد المتكلم والمعاني التي يرومها واستلال تلك الفوائد من اتساق الألفاظ بعضها ببعض فيقتفي آثار المعاني في اللغة ويستنبط فوائدها من النظم.

ثالثا : **المجال النحوي في العلمين**:

جرى البناء النحوي على مقاييس واضحة وقواعد معتبرة فتقع الكلمة موقعها الإعرابي، وتضبط وظيفتها وفق ذلك النسق وتميز بالحركة الإعرابية التي تدل على موقعها، وهذا نظام مستقر لا يعدل عنه إلا بسماع أو قياس، وما خالف ذلك يشذ عن القاعدة ويخرج عن اللسان، فالنحو ينظر في الكلام باعتبارات متفقة مع مقاصد هذا العلم وأصوله التي أسس عليها وهو ضبط اللسان من اللحن.

وهو أحد المواد التي يقوم عليها علما البلاغة والأصول، فعلم البلاغة يبحث في بناء العبارة وما وراء ذلك من أسرار وفوائد والنحو أحد مقومات العبارة، وعلم أصول الفقه يبحث في الأحكام المستنبطة من النصوص والنحو أحد مواد تلك الأدلة ومقوم من مقوماتها.

وفي كلا العلمين نجد تصريحات من أئمتها على أن النحو مكون من مكوناتهما وأساس في بنيتهما، ففي البلاغة يصرح عبدالقاهر بهذا ا لتداخل في قوله: «واعلم

---

(١) دلائل الإعجاز، ٥٣٩.

(٢) الباقلاني، إعجاز القرآن.

أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد... فيعرف لكل من ذلك موضعه ويجيء بحيث ينبغي له وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منهما بخصوصية في ذلك المعنى فيضع كلا من ذلك في خاص موضعه».[1]

وفي أصول الفقه يذكر الجويني توسل الأصوليين بعلم النحو وإن اختلفت الغايات يقول في ذلك: «فإن الشريعة عربية ولن يستكمل المرء خلال الاستقلال بالنظر في الشرع ما لم يكن رياناً من النحو واللغة... واعتنوا في فنهم بما أغفله أئمة العربية واشتد اعتناؤهم بذكر ما اجتمع فيه أئمة اللسان وظهور مقصد الشرع وهذا كالكلام على الأوامر والنواهي والعموم والخصوص وقضايا الاستثناء، ولا يذكرون ما ينصه أهل اللسان إلا على قدر الحاجة الماسة التي لا عدول عنها».[2]

فالأدلة تتطلب فقهاً باللسان وعلماً بالنحو بل أن هناك أموراً سبيل استنباطها لا يعول فيه إلا على اللغة ، ولا يدرك بقواعد الفقه وأصوله كما في إضافة الحكم إلى الوصف المناسب وفهم الدلالة منه ولا يحتاج فيه إلى علم الفقه بقدر ما يحتاج إلى "عالم بمواقع الكلام ومجاري اللغة فلا يعتقد السببية إلا بما يدل عليها واللفظ مشعر بها، ولا يحتاج إلى فقه فإن هذا مما يقتبس من اللغة دون الفقه.[3]"

فهناك قدر محدد لدخول علم النحو بصورته التي وضعها النحاة ولكن هذا القدر

---

(1) دلائل الإعجاز، ٨١-٨٢.

(2) البرهان، ٢/٤٣-٤٤.

(3) ابن قدامة، روضة الناظر، ١٧١.

محدود جداً على قدر الحاجة الماسة. والنصوص السابقة تحدد مجال علم النحو في علمي البلاغة والأصول ومسلكهما الذي يتجاوز مقاييس النحاة فلا ينظر في منازل المفردات من التركيب باعتبار الموضع اللغوي. ولم تكن غايتهما الاحتراز عن الخطأ في تأدية أصل الكلام، وإنما الغاية عند البلاغيين وضع كل لفظ في خاص موضعه. أي ملاحظة الخصوصية التي أوجبت للكلمة هذا الموقع.

فالزاوية التي ينظر فيها البلاغي إلى النحو ليست الإعراب «وذلك أن العلم بالإعراب مشترك بين العرب كلهم، وليس هو مما يستنبط بالفكر، ويستعان عليه بالروية، فليس أحدهم بأن إعراب الفاعل الرفع أو المفعول النصب... بأعلم من غيره، ولا ذاك مما يحتاج فيه إلى حدة ذهن وقوة خاطر، إنما الذي تقع الحاجة فيه إلى ذلك العلم بما يوجب الفاعلية للشيء إذا كان إيجابها عن طريق المجاز كقوله تعالى (فَمَا رَبِحَتْ تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ) وليس يكون هذا علماً بالإعراب، ولكن بالوصف الموجب للإعراب»[١].

فالبلاغيون يتعاملون مع اللغة تعاملاً خاصاً وفقاً لمقاصد المتكلم فلا ينظرون إلى ما استقر عليه النحاة من رفع الفاعل ونصب المفعول وغير ذلك من أن أحوال بناء الجملة، وإنما يتجاوزون إلى ما وراء صحة العبارة من مقاصد وأحوال أمّها المتكلم وقصد إليها.

فكلا الفريقين يشير إلى قدر زائد على علم النحو وأصوله التي رسمها اللغويون، ويكاد يكون هذا القدر الزائد هو الذي قارب بين علم الأصول والبلاغة، فالسبكي يذكر أن الأصوليين دققوا في فهم أشياء من كلام العرب لم يشر إليها النحاة في كتبهم، وهذه الأشياء وضعها الأصوليون باعتبار اتساع كلام العرب، وسبب غفلة النحاة

---

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ٣٩٥-٣٩٦.

عنها لأن كتب اللغة تضبط الألفاظ دون المعاني الدقيقة التي تحتاج إلى نظر الأصولي باستقراء زائد على استقراء اللغوي.[١]

وصرح البلاغيون أيضاً بزيادات انتهجوها في تعاملهم مع النحو وهي: «أمور تدرك بالفكر اللطيفة ودقائق يوصل إليها بثاقب الفهم، فليس درك صواب دركاً فيما نحن فيه حتى يشرفي موضعه ويصعب الوصول إليه».[٢]

فهذه الزيادات طرق العلم بها ليس الحركة الإعرابية بل تدرك بالفكر والتأمل وترجع لاعتبار المعاني وأحوالها والنظر فيها وراء الموقع الإعرابي إلى مواقع الألفاظ من الأغراض وهذه الخصوصية في التعامل مع النحو تسللت إلى العلمين من اتساع كلام العرب.

وقد نبه ابن السمعاني على أنه: «ليس من عادة العرب أن تخبرك بذلك من نفسها فتقول: إنا أردنا بكذا كذا، وبكذا كذا، وإنما تتكلم بطباعها وبما أودعه الله عز وجل في لسانها من البيان الذي يحصل به علم المعاني عند السامعين».[٣]

أي أن هناك خصائص بيانية في خطاب العرب توجه المعاني جهات غير جهات الوضع والإعراب، وهذا قدر زائد على عناية النحاة ببناء الجملة العربية، ولم يعتن به من النحاة إلا سيبويه؛ لذلك كان لكتابه الأثر البالغ في علم الأصول والبلاغة فنجد حفاوتهما بعلم سيبويه فقد كان الجرمي يقول: « أنا أفتي الناس منذ ثلاثين سنة من كتاب سيبويه».[٤]

---

(١) ينظر الزركشي "البحر المحيط"، ١٤/١.
(٢) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ٩٨.
(٣) قواطع الأدلة، ٢٤٣/١.
(٤) الموافقات، الشاطبي، ١١٥/٤-١١٦.

ويقول الشاطبي: «فإن سيبويه وإن تكلم في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها ولم يقتصر على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب، ونحو ذلك بل يبين في كل باب ما يليق به حتى أنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني».[١]

فالقدر الذي يعنى به الأصولي هو وجوه تصرفات الألفاظ والمعاني ورصد حركة المعاني في البناء اللغوي، وسيبويه استوعب هذه الفكرة ونبه على مسالك خارجة عن ملاحظة الصحة والصواب في الأداء النحوي إلى أمور تتعلق بعلاقة الألفاظ بمعانيها وما يحدث فيها من تغيرات بحسب المقاصد والأحوال التي قبلت فيها.

وتعامل الأصوليين مع النحو ينحو منحى المنهج البلاغي في كثير من سماته وتقسيماته، فالمسميات المستعملة عند البلاغيين نجدها تتكرر في كتب الأصول ولا تخرج عن الحدود التي رسمها البلاغيون، وأشار الجويني إلى هذا التقارب في قوله: «لما قسم أهل العربية الكلام إلى الاسم والفعل والحرف قسّم الأصوليون الكلام على غرضهم تقسيماً آخر، فقالوا: أقسام الكلام: الأمر والنهي والخبر والاستخبار ثم زاد المتأخرون التعجب والتمني والتلهف والترجي والقسم والنداء والدعاء».[٢]

فالنص يذكر مصطلحات لم يألفها النحاة في تقسيماتهم ويبين علة انصراف الأصوليين عنها لاعتبارات ترجع إلى طبيعة المنهج ومقاصده، وهذا الاعتبار هو الملاءمة بين اللغة والأغراض، وهو ذاته الذي وجه البلاغيين نحو فقه آخر لبناء الجملة استقل في علم خاص هو علم المعاني. والتداخل بين العلمين كان لاعتبارات مشتركة وغايات متفقة أدت إلى تشابه مباحثهما وأبوابهما، وقد أكد التداخل بينهما

---

(١) الموافقات، الشاطبي، ٤/٧١.

(٢) البرهان، ٢/٦٠.

السبكي ولخص مظاهره في قوله: «واعلم أن علمي أصول الفقه والمعاني في غاية التداخل فإن الخبر والإنشاء اللذين يتكلم فيهما المعاني في غالبه هما موضوع غالب الأصول وأن كل ما يتكلم عليه الأصولي من كون الأمر للوجوب والنهي للتحريم، ومسائل الإخبار والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد والإجمال والتفصيل والتراجيح كلها ترجع إلى موضوع علم المعاني، وليس في أصول الفقه ما ينفرد به كلام الشارع عن غيره إلا الحكم الشرعي والقياس وأشياء أخرى».[1]

ونص السبكي يتفق مع نص الجويني السابق ويقرر ما ذكره في تقسيم الأصوليين لمباحثهم وفق أغراض قريبة من المنهج البلاغي، ويحدد أيضاً انتقال علم المعاني إلى الدرس الأصولي فالأمر والنهي والإطلاق والتقييد والإنشاء والخبر نابعة من علم المعاني وتخضع لاعتبارات الدرس البلاغي، ولم يضف لها علم الأصول إلا ما يتناسب مع غاياتهم وهو تقرير الحكم الشرعي. أي أن الأدوات والمسالك التي ينظر بها الأصولي في تحليل النصوص هي ذاتها التي يمارسها البلاغي في دراسة الكلام سواء كان بشرياً أم سماوياً.

رابعا: **مطابقة الأغراض**:

ويعد هذا الأصل عمود الدرس البلاغي ومداره الذي عليه تأصل وتأسست قوانينه فـ «البلاغة هي المطابقة لمقتضى الحال»، فنظر البلاغي ليس على البناء اللغوي من حيث هو ألفاظ مجردة عن الأحوال الخارجية بل يبحث فيما وراء نسق الألفاظ من معان وأحوال المتكلمين وملائمة الألفاظ للمقاصد التي يرومها المتكلم، فاللغة في البلاغة تدور على الحال وما يقتضيه، ويبين ذلك هذا النص الذي نضعه بين يديك في باب التقديم عند عبدالقاهر يقول: «إنه يكون من أغراض الناس في

---

(1) عروس الأفراح، ٥٣/١.

فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه، كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث ويفسد ويكثر به الأذى أنهم يريدون قتله، ولا يبالون من كان القتل منه، ولا يعنيهم منه شيء، فإذا قتل وأراد مريد الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجي فيقول: قتل الخارجي زيداً، ولا يقول: قتل زيدٌ الخارجي» لأنه يعلم أنه ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له زيد جدوى وفائدة.[١]"

فعبد القاهر تتبع موقع العبارة من أغراض الناس وأحوالهم، فاللغة تنطبع عليها مقاصد المتكلمين فترتب الألفاظ فيها بحسب مواقعها من النفوس فحال من ينتظر حدث قتل الخارجي ليس كحال من أمن فساده. وهذا الأصل أشهر من أن يدلل عليه ونطيل في عرض شواهده عند البلاغيين، ولكن أشرنا إليه لنكشف عن وجه التقاء الأصوليين مع منهج البلاغيين في رعاية المطابقة واستحضارها.

وهناك نصوص عند الأصوليين تقرر إن المعاني لا يعول فيها على الألفاظ وإنما تحدث فيها تغيرات باعتبار مقتضيات من الأغراض، فهي التي تشق للدلالة مجراها في العبارة، وهذا نص للبصري يقارب نص الجرجاني السابق يقول فيه: «أما فرض الرد إلى واحد فنضرب مثاله: فإذا برزت المرأة لرجل حسن من بعلها أن يقول – في توبيخها – أتتبرجين للرجال يا لكعاء؟ وإن لم تتبرج إلا لواحد، وسبيل ضبط هذا القسم في غرضنا أن لا يعتقد أنه من مقتضى اللفظ إلا في الأقل ولا فيما يزيد عليه، ولكن إذا تبين في مقصود المتكلم استواء الواحد والجمع فلا يبعد إطلاق الجمع عند ظهور الواحد من الجنس، من جهة الأنفة والحمية، والحمية إنما سببها التبرج للجنس آحاداً أو جمعاً والذي ينقم منها في الواحد ينقم منها في الجنس.

فإذا لاح الفن الذي أشرنا إليه في صوب قصده كان لفظ الجمع كلفظ الواحد،

---

(١) دلائل الإعجاز، ١٠٧-١٠٨.

ولعل لفظ الجمع أمثل وأشكل وأوفق للقصد والغرض. ولكن الأثر كله للقرينة، غير أن القرينة إنما تؤثر مع ما في طباع اللفظ من احتمال أثرها»[1].فالمتكلم هو الذي يحي المعاني باستعماله لها ،الألفاظ مهيأة لأن تفيد المعنى بما يمنحها المتكلم من نفسه يقول السبكي:" معناه أنه يجعله مهيئا لأن يفيد ذلك المعنى عند استعمال المتكلم له على وجه المخصوص، والمفيد في الحقيقة هو المتكلم".(الإبهاج) ،٩٢/١

وهذا فقه بياني بأن تشكل الدلالة ليس مرده إلى اللغة بل يرجع في تكوينه للأغراض والمقاصد التي تطبع الألفاظ بمسماها فتغيرها من الوضع إلى إفادة معان متنوعة تناسب الحال. وقوله: بما في طباع اللفظ من احتمال أثر القرينة ، يفيد أن الألفاظ تتشكل وتأخذ صورتها من الأغراض وأن الألفاظ قابلة لذلك بل هو طبيعة في اللغة وهو وعي بياني فذ رمت به هذه العبارة الموجزة .

فالمطابقة للأغراض إذن ليست مزية تحسينية ، وإنما هي تأصيل لمنهج الاستنباط ؛ لأن الأغراض هي التي نصنع دلالة اللغة وتشكل الفروق في أوضاعها ، وتجعل لها خصوصية في الأداء تتنوع بحسب الأغراض.

خامسا: تتبع الفروق التي تحدث في الكلام:

ترتب على التفاف البلاغيين والأصوليين حول النحو وملاحظة أثر الأغراض في تصريف الكلام ،وإيقاع كل لفظة موقعها الذي انتظمت عليه ، رصد الفروق التي تحدث في الكلام أو النظم المتشابهة في ظاهره، فنجد نصوصاً للبلاغيين والأصوليين تقرر أن العبارات تتفق في بيانها فيظن السامع أنها تؤدي مقصداً واحداً، بينما كل جملة لها سياقها ومعانيها الخاصة التي تنفرد بها، فالاختلافات اليسيرة في البناء اللغوي يتبعه تغيراً في المقاصد والأغراض.

---

(١) الجويني، البرهان، ١/١٢٥-١٢٦.

وتتبع أثر الفروق في أبواب النحو منهج ظاهر عند البلاغيين وأقدم من قرره عبدالقاهر أثناء حديثه عن النظم ومحاولته تحديد مكان النحو من البلاغة، وركزه في مجال واحد وهو النظر في الفروق حيث قال: «لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: «زيدٌ منطلق » و «زيدٌ ينطلق » و «ينطلق زيدٌ » و «منطلق زيدٌ » و «زيدٌ المنطلق».[١]

ولا يقف ذلك على باب الخبر فحسب بل يأتي على أبواب أخرى كالشرط والجزاء، والفروق في الحال، واستعمال حروف المعاني، وأبواب التعريف ، والتقديم وغيرها.

ولم تخلُ كتب الأصول من التنبيه على أهمية ملاحظة الفروق التي تحصل في الجملة بل إن الشاطبي يشير إلى نوع من المعاني لا يستنبط إلا بالنظر في الفروق التي تحدث في العبارة ، وهي ليست المقصود الأصلي وإنما معانٍ خادمة وتسمى بالدلالة التابعة، واستشهد على ذلك بالفروق في جملة الخبر يقول: «أنك تقول في ابتداء الإخبار: "قام زيدٌ" إن لم تكن ثمة عناية بالمخبر عنه بل بالخبر، فإن كانت العناية بالمخبر عنه قلت: زيدٌ قام، وفي جواب السؤال أو ما هو منزل ذلك المنزلة: "إن زيداً قام" وفي جواب المنكر للقيام: "والله إن زيداً قام" وفي أخبار من يتوقع قيامه أو الإخبار بقيامه: "قد قام زيدٌ" أو "زيدٌ قد قام" وفي التذكير على من ينكر "إنما قام زيدٌ".... إلى غير ذلك من الأمور التي لا يمكن حصرها، وجميع ذلك دائر حول الإخبار بالقيام عن زيد».[٢]

---

(١) دلائل الإعجاز، ٨١.

(٢) الموافقات، ٢/١٠٥-١٠٦.

واعتبار الفروق وما تحدثه من معان زائدة على أصل النحو ليس طريقة العلم باللغة وإنما يخضع لاعتبارات الأحوال والأغراض فـ «المواضعة تابعة للأغراض»([1])، أي أن طريق العلم بالمعاني التي تحدثها الفروق ليس اللغة وإنما تدرك بالاجتهاد والفكر، وهذه العناية من الفريقين تتناسب مع طبيعة المنهج الاستنباطي الذي أسس عليه علما البلاغة والأصول.

سادسا: اعتبار القرينة في تأويل اللغة:

يقصد بالقرائن ما يحيط باللغة من ملابسات خارجية أو يقترن بها من ألفاظ نستطيع من خلالها النفاذ إلى المعنى المراد وتحديد المقاصد التي يرومها المتكلم، وهي ركيزة أساسية في المنهج الاستنباطي، فالبلاغيون يستعينون بها في دراسة الأسرار واستلالها من البناء اللغوي، ويشترطون القرينة في أي خروج عن الظاهر، وفي أي توجيه للغة يتجاوز الاستعمال إلى الاتساع، وهي تقوم في أساليب البيان بوظيفة الإفصاح عن المراد وتنبه على إرادة غير الظاهر، كما في باب المجاز حيث يلزم المتكلم أن يضع قرينة معاندة لإرادة الحقيقة[2]، ليستدل بها المخاطب على المراد.

فالقرينة حاضرة في تأويل الكلام البليغ لا ينفك عنها لأن البلاغة تراعي المطابقة لمقتضى الحال والسياق، فتوجه المراد وتكشف عنه، وربطوا صفة بلاغة الكلام بوجود القرينة فلا يستحق الكلام صفة البلاغة حتى "يكون أول كلامك يدل على آخره ويرتبط بأوله".[3]

([1]) البصري، المعتمد، ١/١٧.

([2]) سعد الدين التفتازاني، المطول.ص٥٨٤

([3]) ابن رشيق، العمدة، ١/٢٤٤.

وفي الدرس الفقهي نجد أن رعاية القرائن من الأصول المعتبرة لدى الأصوليين فعنوا بها لما لها من تأثير في بيان الحكم واستنباط المراد حتى يطمئن إلى سلامة الأحكام، فالقرينة لها سلطان في تحديد الدلالة والكشف عن المعاني ولا يخلو البناء اللغوي من أثرها حيث تطبع اللغة بطابعها وتنعكس عليه، ولولاها لاختلط المراد؛ لأن التركيب طاقة واسعة لا نحيط بدلالته دون أن نلتفت إلى آثار الأغراض والقرائن في بنائه. وقد أكد الغزالي دورها في فهم النصوص في قوله: «لا يعرف المراد منه – أي الخطاب – حقيقة إلا بانضمام قرينة إلى اللفظ».[١]

فضم القرينة إلى اللغة تهدي المعنى وتفتح غيبه، وتحقق المقصد ، وتحد من التأويلات الدخيلة التي لا يحتملها اللفظ و ينبو عنها البيان، فالدلالة لا تستقل بها الألفاظ بل لابد معها من قرينة.[٢]

فالقرينة جزء من دراسة الأسرار والدقائق وهي حلقة واصلة بين العلمين، فالعلمان التقيا في اعتبار القرينة التي تعد أحد خصائص المنهج الاستنباطي ووظفوا الملابسات المحيطة بالنص لاستنباط المقاصد، فكان له أثر ظاهر في إثراء البيان سواءً كان تشريعاً أو بشريا.

والمحاور التي أشرنا إليها كان لها الأثر البالغ في إحداث تقارب بين المنهجين، فنشأ عنها اتفاق في الأصول والضوابط مع اختلاف الغاية ، وكانت اللغة والتعامل معها أهم مرتكزات ذلك التقارب ، فلم يقفوا عند ظواهر اللغة من المعاني المعجمية للألفاظ ، ولا قواعد الوضع النحوي ، بل طالبوا بفهم أعمق للغة في اختيار المفردات وتمكنها في التركيب وأثر السياق والأحوال في توجيه دلالة الألفاظ ، وأصبح النحو

---

(١) المستصفى، ٣٣٩/١.

(٢) الزركشي، البحر المحيط، ٩٤/٢.

تتبعا للفروق وما تحدثه من معان ، فمنهجهما اجتهادي يتعدى ظاهر اللغة ويطالب بفهم أعمق للنصوص ، و ما يتولد من تراكيبها من معان ، فالبلاغي يوجه النص نحو الإفادة فيرى ضرورة إعمال عناصر اللغة وفق احتمالات تحقق لها الإفادة.

والأصولي يبحث في أسرار التشريع من خلال اللغة و ما يحيط بالنصوص من ملابسات وأحوال ، ويستعين بمعطيات علمي المعاني والبيان ، ويستنبط الأحكام بتحريك اللغة وبعث أوضاعها فيمتد بالتشريع ويحقق الأحكام .

الخاتمـة

وبعد أن عرض البحث لخصوصية التعامل مع اللغة عند البلاغيين والأصوليين و أثرها في تقارب العلمين في الأدوات والمنهج والقضايا المتصلة بالنص نلخص أبرز **النتائج والتوصيات وأهما ما يلي** :

١- التداخل بين علمي أصول الفقه والبلاغة وقد أكد السكاكي على ذلك .

٢- معظم السبل التي عولج بها الحكم الشرعي تستند في أصولها إلى جذور بلاغية.

٣- إمكانية نقل أدوات مارسها الأصوليين في تحليل النص إلى تحليل النصوص الأدبية لتداخل أصول العلمين وتقاربها .

٤- اللغة احدى مظاهر الالتقاء للأصول المشتركة بين العملين ، وهناك مظاهر أخرى تتطلب دراسة مستقلة تكشف عنها وتبين أثرها في تقارب منهج العلمين .

٥- خصوصية التعامل مع اللغة والنظر إليها ينحو منحى يتجاوز الوضع والإفهام إلى سنن وفقه الاستدلال على مقاصد المتكلم .

٦- فتح البحث باب النظر في هذه الأصول وهدى إلى الى الطريق وهو يحتاج إلى جهود تراجع مدونات علماء الأصول وعلماء البلاغة و تعمق تلك المحاور وتوسع القول فيها.

٧- علم أصول الفقه علم تحليلي استنباطي أصل لكثير من الأدوات ويمكن بتلك الادوات ونقلها إلى الدرس النقدي والاستعانة بها في تحليل النصوص .

فهرس المصادر والمراجع

١. البصري، أبو الحسين محمد بن علي، "المعتمد في أصول الفقه"، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.

٢. الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب، "إعجاز القرآن"، تحقيق: السيد أحمد صقر، الطبعة الثالثة، ١٣٧٤هـ، دار المعارف، مصر.

٣. التفتازاني، سعدالدين مسعود بن عمر، "المطول"، دار الطباعة العامرة، إسطنبول، ١٣٠٩هـ.

٤. توفيق، محمود سعد، "دلالة الألفاظ" الطبعة الأولى١٤٠٧، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة ، مصر.

٥. الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن، "دلائل الإعجاز"، تحقيق محمود شاكر.

٦. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، "البيان والتبيين"، تحقيق: عبدالسلام هارون، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ، مكتبة الخانجي، مصر.

٧. ابن حزم، أبو محمد علي بن حزم الأندلسي، "الإحكام في أصول الأحكام"، الطبعة الأولى ١٣٤٥هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٨. الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد، "بيان إعجاز القرآن الكريم"، تحقيق: محمد خلف الله – محمد زغلول سلام، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ، دار المعارف، مصر.

٩. ابن رشيق، أبو علي الحسن، "العمدة"، تحقيق: محمد محيى الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت.

١٠. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، "البحر المحيط في أصول الفقه"، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.

١١. ابن السمعاني، منصور بن محمد، "قواطع الأدلة في الأصول"، تحقيق: محمد الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٢. السبكي، بهاء الدين، "عروس الأفراح"، دار الكتب العلمية، د.ط، بيروت.
١٣. السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، "مفتاح العلوم" تحقيق: نعيم زرزور، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ، دار الكتب العلمية.
١٤. ابن سنان، أبو محمد عبدالله بن محمد، "سر الفصاحة"، تحقيق: عبدالمتعال الصعيدي، مكتبة صبيح، القاهرة، ١٣٨٩هـ.
١٥. السيد عبدالغفار، "التصور اللغوي عند الأصوليين"، شركة عكاظ، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
١٦. الشاطبي، إبراهيم اللخمي، "الموافقات"، أبو عبيدة مشهور آل سلمان، دار ابن عفان، الخبر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
١٧. ابن القيم، محمد بن أبي بكر، "أعلام الموقعين"، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.
١٨. ابن قدامة، موفق الدين عبد الله المقدسي، "روضة الناظر"، مكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة، د.ت
١٩. ابن النجار، محمد الحنبلي، "شرح الكوكب"، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، معهد البحوث العلمية، مكة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ